النحو والنحاة

صلاح الدين الزعبلاوي

كان على الأئمة من النحاة حين عمدوا إلى اتخاذ قواعد اللغة وتقنين أصولها ، أن يعرفوا ما انتهى إليهم من كلام من يُحتجّ بهم من الفصحاء ، ويوثق بهم من الرواة ، ويأخذوا بتأمله وتدبره ، ويمضوا الى تقسيمه وتصنيفه ، ويجهدوا في تتبعه واستقرائه . ذلك ليستشفّوا النظم التي صيغت بها اللغة المحكيّة ، ويكشفوا عن سنن ما جرت به ألسنة الفصحاء على السليقة ، وما طاعت به قرائحهم على السجيّة والطبيعة .

فما اطّرد من كلام العرب على حال استنبطوا حكمه ، وحملوا غير المنقول على المنقول منه ، وجعلوه قياساً لنظائره . فإذا سمع شيء يأباه قياسهم هذا ، اتسعوا له وأخذوا به إذا اشتهر وشاع ، فإذا ندر أغفلوه ، وأوجبوا فيه القياس ، حملا له على أمثاله ، وتأصيلاً لما استنوا به من حدود وقوانين .

قال عبد اللطيف البغدادي فيما حكاه المزهر (٣٧/١) : (إعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه ، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه) .

ومن ثمّ كان اللغويون أعلق بالنص شأن الأصمعي ، والنحويون أحرص على القياس شأن الخليل . فالنحاة لم ينقلوا اللغة المحكية في

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الأصل ، بل سبقهم إلى جمعها اللغويون أنفسهم . ولو أن منهم من شارك في نقلها وجمع مادتها وإعدادها ، كما فعل أبو عمرو بن العلاء .

هذا والأصل الذي جرى عليه النحاة في استنباط أحكامهم ، أخذهم بالأكثر والأغلب ، وترك ما عداه . ففي طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو ابن العلاء : « أخبرني عما وضعت مما سمّيته عربيةً ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ ، فقال لا . فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ فقال : أحمل على الأكثر ، وأسمّي ما خالفني لغات » (المزهر ١/١١١) .

وأنت ترى ذلك واضحاً جليّاً فيما أثر عن عيسى بن عمر وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش ، وعن أبي علي الفارسي وابن جني وابن الأنباري وسواهم . قال سيبويه في باب بناء الافعال المتعدّيه (٢/٢١٤) : « فانما هذا الاقلّ ، نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الاكثر يقاس عليه » . وقال (٢/٣٦٢) : « ولا ينكر أن يجعلوها معتلة ، في هذا الذي استثنينا ، لان الاعتلال هو الكثير المطرّد » . ونظير ذلك كثير في الكتاب .

فأئمة النحو قد أخذوا بما اطّرد سماعه عن العرب فجعلوه قياساً ، وعللوا هذا القياس وسبّبوه ، فاذا اتفق عن العرب مطرد في القياس والاستعمال فلا خلاف في إيثاره . قال ابن جني في الخصائص (١/١٣٢) : « وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه » . لكن المسموع لم يجر على حدّ أو يستقم على نُوجه ، على ما هو معروف . فما خرج منه عن سمت القياس وحاد عن جادّته ، واطرد استعماله اتبعوا السماع فيه ، ولم يتجاوزوا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ذلك إلى القياس عليه .. ولكن هل أجازوا ، في هذا ، الاخذ بالقياس إلى جانب السماع ؟ أقول شذّ (استحوَذ واستصوب) فاطردَ استعمالهما على التصحيح دون إعلال ، فهل استصوبوا (استحاذ واستصاب) على الإعلال ؟ الاصل أنه إذا عارض السماعُ القياس أخذوا بالسماع وآثروه ، لان غاية النحو معرفة ما نطق به العرب ، وقد عُرف بالسماع ، وليس ينبغي أن يُنكر الشذوذ في اللغة . وقد جاء في المزهر (١/ ١٣٧) حول المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس : (أخبرنا أبو بكر أحمد بن يحيى ، قال يقال استصوبت الشيء ، ولا يقال استصبت ، ومنه استحوذ) . وفصل ابن جني ، فما استغنى عنه العربُ فاحلوا محله ما يغني عنه ، كما أحلّوا (استحوذ واستصوب) محلّ (استحاذ واستصاب) فقد اعتدّ الاستغناء فيه أصلاً من أصول الحكم ، كما اعتدّهُ سيبويه في موضع آخر (٢/ ١٩١) ، فمنع استحاذ واستصاب لانه ترك للأصل . وما أغفلته العرب وتركته كـ (ودع) ماضي يدع ، تجوز فيه فأقر استعماله ولكن في الشعر لانه عودة إلى الاصل . قال ابن جني في الخصائص (١/ ٤٠٢) : (لان استعمال ودع مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ .. ترك أصل ، وبين مراجعة الاصول إلى تركها ما لا خفاء به) .

ولكن ذهب جماعة إلى صحة (استحاذ واستصاب) لأن العرب لم تأت باستفعل مصححاً من فعل ثلاثي ، الاّ نطقت به معتلاً أيضاً ، أو لأنّ الأكثر كذلك ، فقد حكى الرضي في شرح الشافية : (وقال سيبويه سمعت جميع الشواذ المذكورة مُعَلّةً أيضاً على القياس إلاّ استحوذ واستروح ... ولا مَنْعَ من إعلالها وإن لم يسمع لأن

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الإعلال هو الكثير المطّرد) . فأقر سيبويه القياس في هـذا إلى جانب السماع ، لأن الأكثر فيما شذّ مصححاً ، قد جاء مُعلّاً أيضاً . وقال سيبويه في الكتاب (٢٦٢/٢) : (ولا يُنكر أن يجعلوها مُعتلّة في هذا الذي استثنينا ، لأن الاعتلال هو الكثير المطّرد) . وقال الشيخ محمد الخضر حسين في (القياس) : (أما الالفاظ التي لم ترد إلاّ على الوجه المخالف للقياس ... فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلاّ أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز إجراء الالفاظ على مقتضى القياس ، زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع) .

هذا وعندي أن ما جاء فيه التصحيح ها هنا قد أتوا به كذلك لأمرٍ انتوَوْه . ذلك ان كل ما صُحّح فقد أريد به الدلالة على اسم يتصل به . فقد جاء التصحيح مثلاً فيما بُني من استفعل على الاسم خاصة كاستتيست الشاةُ واستنوقَ الجملُ واستفيَل . قال الرضي (وأبو زيد جوّز التصحيح في باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياساً ، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي) . كما جاء التصحيح في استفعل أو أفعل ، اذا أريد بهما الاسم لتأكيد معناه ، كاستحوذ من الحوذ أو الإحواذ واستصوب من الصَوْب أو الصواب ، واستجوب من الجواب .. ونظير ذلك أغْيَلَ من الغيل ، وأغْيَم من الغيم ، وأعْوَه من العاهة ، وأقوَلَ من القول ، وأخوَصَ وأشوَكَ .. وهكذا جاز التصحيح فيما جاء من (مفعلة) المعتل العين ، غير مبني على الفعل ، كمفعلة السبب ومَفْعلة الأعيان ، فمن الاول طعامٌ مطْيَبَةٌ للنفس من الطيب ، وشرابٌ مَبْوَلة من البَوْل ، وكثرةُ الاكل منْوَمةٌ من النوم ، والحرب مَأيَمةٌ من الأيّم : ومن الثاني : أرض مَثْوَرَة من الثور ، وقد ورد إلى ذلك أرض متانة بالإعلال من التين ، فاذا خيف اللبس

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وجب التصحيح . والغريب أن المجمع القاهري ، اطلق جواز التصحيح في كلّ ما اعتلت عينه من مفعلة ، فكسر قاعدة انتظمت مالا يُعَدّ ولا يُحصَى من الالفاظ ، وأنّ الاستاذ عباس حسن عضو المجمع قد اطلق هذا الجواز في كل مفعلة إذا خيف اللبس ، بلاحدّ ولا ضابط . والصحيح ان الاصل هو الإعلال في كل مابُني من مفعلة على فِعْل ، كمصدر او اسم مكان او زمان ، وان جواز التصحيح مقصور على ما جاء خلافه مبنياً على الاسم ، وقد يوجب التصحيح في هذا وحده ، اذا خيف اللبس .

هذا وما انقاد للقياس وشذ استعماله تركوه ، ولم يتعدّوه في الترك ، إلى أمثاله . على أن منهم من لم يمنع المقيس فيه أيضاً ، حملاً له على نظيره . فقد أعمل الحجازيون (ما) عمل (ليس) ، فأخذ النحاة بالإعمال لشيوع استعماله . وجرت تميم على الإهمال فانكروه لقلته . على أن من النحاة من أجاز إهمال (ما) على وفق لغة تميم ، حين طابق الإهمال ما قدّروه وتصوروه من قياس . فتابع القائلون بجواز الإهمال قراءة عاصم (ما هنّ أمهاتهم ـ المجادلة / ٢) برفع أمهاتهم ، قال أبو حيان في البحر المحيط (٢٣٢/٨) : « وقرأ الجمهور أمهاتهم بالنصب على لغة الحجاز . والمفضل عن عاصم بالرفع على لغة تميم » . وقُرِئ (بشرٌ) بالرفع في قوله تعالى « ما هذا بشرٌ ـ يوسف / ٣١ » . وحكى أبو حيان عن الزمخشري ما يسدده (٣٠٤/٥) . قالوا في الاعتلال لقياس الإهمال إن العامل من الحروف هو ما اختصّ بالأسماء كحروف الجر ، أو الأفعال ، كأحرف الجزم . وما النافية تدخل على الأسماء والأفعال ، فلا تختص بتلك

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

دون هذه ، كهل الاستفهامية ، فالقياس إذاً أن تُهمل . ومن ثمّ كان إعمال (ما) الحجازية ، على غير قياس ، على شهرته ، وإهمال (ما) التميمية ، على قياس ، على قلته . ولم يعدم القائلون بالإعمال وجهاً لقياسه فقالوا : إنما عملت ما النافية عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات ، وفي دخول الباء في خبرها (حاشية العطار ١٦٩) . ولكن قيل إن هذا الشبه معنوي والشبه المعنوي ضعيف ، وإن ـ ما ـ حرف ، و ـ ليس ـ : فِعْلٌ ، والحرف أضعف من الفعل . فقال ابن جني في الخصائص (١/١٣١) . « من ذلك اللغة التميمية في ـ ما ـ هي أقوى قياساً ، وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً » .

هذا وقد ذكر العلماء من الشاذ في السماع المطّرد في القياس (وَذَر ، ووَدَع) فعلَيْنِ ماضيين ، فأهملوهما ، على قياسها ، فذهب الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو / ٢٤) إلى صحة (وَدَع) واستظهر بقراءة التخفيف (ما ودعك ربّك وما قلى ـ الضحى / ٣) وهي قراءة النبي ﷺ على ما أثبته ابن جني في المحتسب ، ثم أورد كلام صاحب المصباح في ردّ زعم القائلين بإماتة (ودَع) لروايته من أفصح العرب ، ونقله عن طريق القُرّاء .

والحق أن صاحب النهاية قد سبق إلى هذا كله . أما حجة الأستاذ في صحة (وَدَع) ، فقد قامت على السماع ، كما هو سبيل استدلال (المصباح والنهاية) . إذ أورد الأستاذ قول الشاعر :

وثم وَدَعنا آل عمرو وعامر فرائس أطراف المثقفة السمر

ثم قال : « والعلماء يثبتون استعمال الكلمة بشاهد واحد ، إذا لم تخالف القياس » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

على أن ابن جني قد قال بشذوذ (وَدَع ووَذر) أوندرتها ، لكنه أقر استعمالها في الشعر بطريق القياس حين ذكر أنك إذا قلت بجوازهما فقد عدت الى الأصل ، كما مر . قال ابن جني (١/١٣٢) : « فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت ، كنت على ما اجمعوا عليه البتة ، واعددت ما كان قياسك ادّاك إليه ، لشاعر مولّد او لساجع او لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم ، بذلك وصى ابو الحسن » . وكذلك فعل ابن درستويه في شرح الفصيح ، بل اخذ بجواز قياسها مطلقا ، على إهمالها . فقد جاء في المزهر (٢/٣٠) : « وقال ابن درستويه في شرح الفصيح ، وإنما اهمل استعمال وَدَع ووَذرَ ، واستعمال ما اهملوا من هذا جائز صواب وهو الاصل ، بل هو في القياس الوجه » . وقد عاب الاستاذ الافغاني ذكره ان العرب اهملتها ، وقد ثبت السماع بها بطريق صحيح ، وقرىء (ودعك) بالتخفيف . والرأي أنه متى ثبتت القراءة القرآنية بالرواية المقبولة ، فلا مناص ان تكون الحكم .

وقد جاء في (القياس) للشيخ محمد الخضر حسين أنه حكي عن علي بن عيسى الرماني قوله (لايقال من نفع اسم مفعول ، والقياس يقتضيه) . وقال أبو حيان (إن نفع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب ، يقال في مفعول نفع منفوع) .

وقد عيب على المتنبي قوله (الجائد) ، فقال القاضي الجرجاني صاحب الوساطة (لم يحك عن العرب الجائد ، وإنما المحكيّ الجواد ، ولسنا نحتاج في مثل هذا إلى التوقف واتباع المسموع ، وهذا أشبه بمذهب القياس ، والأصل الذي عليه أهل اللغة / ٣٥٤) . فكثيرون

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

إذاً على أنه إذا عارض القيـــاس السماع ، جاز القياس ، ولورجح السماع .

هذا وأما ماجاء شاذاً في القياس نادراً في الاستعمال ، فالكثيرون على إغفاله وعدم الاعتداد به ، لاخذهم بالكثير . قال أبو البركات بن الانباري في (لمع الادلة في أصول النحو / ٨١) : « النقل هو الكلام العربي الفصيح ، والمنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة » . وقال السيوطي في مزهره (١/١١٢) : (والمفهوم من كلام ثعلب أن مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها) .

★ ★ ★

ولا شك أن القياس الذي يُراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليلها ، هو مدار علم النحو عند الأئمة . قال ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة /٩٥) في الردّ على من أنكر القياس : « إعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، فان النحو كله قياس . ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب . فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو . ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة » . وقد حُكي عن الكسائي ، وقد كان أقرب إلى الأخذ بالوصف منه إلى العمل بالقياس ، قوله :

إنما النحو قياس يُتبـع وبه في كل أمر يُنتفع

على أن اعتقادنا ما كان للقياس من شأن في نشأة النحو واستنباط احكامه ورسم حدوده وتقعيد قواعده ، لا يمنع من التنبيه على أن النحو ليس كله قياساً ، وإنما هو قياس من جهة ، ورواية ونقل قد

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يستعصيان على القياس وينكبتان عن نهجه من جهة أخرى . قال السيوطي في الاقتراح (٤٥) : « النحو بعضه مسموع مأخوذ من كلام العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر والرويّة ، وهو التعليلات ، وبعضه يؤخذ من صناعات أخرى » .

وكان من أقدم الأئمة عناية بالقياس عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (المتوفى سنة ١١٧ هـ) فقد جاء في طبقات الزبيدي (٢٥) « قال ابن سلام ، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من يعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل » . وقال ابن الأنباري في نزهة الألباء (٢٣) : « إنه أول من علّل النحو » . وفي المزهر (٢٤٧/٢) : « وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأنقلهم ، ففرع النحو وقاسه » . وقد خلف الحضرميّ أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى ابن عمر ، ويونس بن حبيب ، فوطؤوا لظهور الخليل وسيبويه ، فقد ذكروا لعيسى بن عمر مثلاً ، كتابي (الإكمال) و (الجامع) ، وهما من مراجع كتاب سيبويه ، قال الخليل

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر (١)

وقال الزبيدي في الخليل (في مختصر كتاب العين) : (فهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبب علله وفتق معانيه ، وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده . ثم لم يرض أن يؤلّف فيه حرفاً أو يرسم فيه رسماً .. واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه

---

(١) طبقات الزبيدي ص ١٥ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

من علمه ، ولقّنه من دقائق نظره ونتائج فكره ، ولطائف حكمته . فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلّده وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدّم ، كما امتنع على من تأخر بعده) . وقال ابن الأنباري في نزهة الألباء : (وهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله) .

ومضى البصريون يُعنَون بالقياس ويفرعونه فيتطلبون دخلته ويختبرون كنهه ، فألف قطرب (العلل في النحو) والمازني (علل النحو) والمبرّد (الكامل والمقتضب) . وبلغ البصريون الغاية في إرساء أطنابه واستيعاب أصوله والإحاطة بفروعه ، على يد أبي عليّ الفارسي وابن جني . أما أبو علي فهو صاحب (الإيضاح النحوي) والقائل (أخطىء في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطىء في واحدة من القياس ـ الخصائص ٨٨/٢) . وقال فيه ابن جني : (أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا ـ ١١٥/٢) . وقال أبو طالب العبدي : (لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي عليّ . .) .

وأما أبو الفتح عثمان بن جني فقد بلغ الذروة في الأصالة والسبق وأدرك الشأو في البراعة والعمق ، وذلك في كل ما ألّف من كتبه لا سيما سرّ صناعة الإعراب والخصائص والمحتسب . وكان إماماً مقدّماً في القياس ، يحث عليه ويرغب فيه ويرهف العزم على الأخذ به بالتلطف والحجة . قال المتنبي فيما حكاه ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٨٩/١٢) : « إن ابن جني أعلم بشعري مني » . وقد خلف هؤلاء القياسيين ابن الشجري وأبو البركات بن الأنباري وأبو البقاء العكبري .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ولسنا نتعصب للبصريين على الكوفيين . فقد كان للكوفيين أصولهم وقياسهم وعللهم . وهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال . ولا ننسَ قول الكسائي : إنما النحو قياس يتبع ، بل لا ننسَ منزلة الفرّاء في التعليل والقياس ، ذلك أجلى ما في نحوه .

وقد اعتمد الكوفيون على السماع والقياس ، كما فعل البصريون . بل كان أوائلهم أدنى إلى السماع منهم إلى القياس ، وأحرص على الوصف منهم على التعليل ، كما كان أوائل البصريين .

فإذا استقرّ هذا فإن الكوفيين لم يبلغوا مبلغ البصريين في القياس والتعليل غالباً ، ولم يتوفرّ نصيبهم منها كما جزل وفضل حظ البصريين بعامة والمتأخرين منهم بخاصّة . وإذا كان البصريون قد رجحوا الكوفيين في هذا وفضلوهم ، فليس مضيّهم في التعليل خيراً كله ، بل ليس استرسالهم فيه من طبيعة اللغة ونهجها وخصوصها . فقد كان الكوفيون في ذلك أدنى إلى الاعتدال وأنأى عن الإيغال . وقد رأيت الدكتور مهدياً المخزومي ، يدعو في مقدمة كتاب الشيخ يوسف كركوش (رأي في الإعراب) ، إلى العناية بنحو الكوفيين والنهل من معينه وإيثاره على نحو البصريين ، كلما أوغل هؤلاء في الجدل المنطقي فتنكبوا عن الجادّة ، وتكلّفوا ما لاتحتمل طبيعة النحو .

وليس صحيحاً أن الكوفيين عوّلوا على كل مسموع ، كما يُفهم من كتاب (الإنصاف في شرح مسائل الخلاف) ، وصاحبه أبو البركات بن الأنباري ، بصري . واذا بدا أن الكوفيين كذلك في شيء من المسائل التي اشتدّ الجدل فيها بينهم وبين البصريين ، فذلك أن المناظرة فيهـــا كانت منافسة بل مغالبة ، بين عالمين متعصّبين ، لا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

معارضة بين مذهبين وطريقتين . ولو صحّ أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه ، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس . وإلاّ فكيف يصـــدق عليهم أنهم غفلوا عن الاكثر والأغلب فيما قننوه وقعّدوه ؟

وغريب على هذا قول المرحوم الأستاذ أحمد أمين في كتاب ضحى الاسلام (٢٩٥/٢) : (أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ، ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ، ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة . بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة) .

وإني لأستسرف أن يؤخذ هـذا القول على إطلاقه ، ولو بُني على قول السيوطي في بغية الوعاة (إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه) ، وقول الأندلسي : (الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً في جواز شيء يخالف الأصول جعلوه أصلاً ، وبوّبوا عليه) . فهذا أبو بكر بن السرّاج وهو تلميذ المبرّد ، وإمام من أئمة المذهب البصري ، وقـــد ألّف (الأصول) فقال فيه على ما حكاه المزهر (١٣٩/١) : (وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ ، حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه ..) وقال : (ولو اعترض بالشاذ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ..) ثم اعتمد مع ذلك على مذهب الكوفيين في مسائل كثيرة . قال ابن الأنباري في

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في نزهة الألباء (٣٠١) : (إن أبا بكر بن السراج وهو البصري الذي أخذ عن المبرّد ، وإليه آلت رياسة النحو بعده ، قد عوّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة !) .

واذا كان ابن السرّاج قد قال ما قال في التعويل على القياس وترك الشاذ ، فهذا أبو بكر الأنباري ، تلميذ ثعلب ، وهو الكوفي المذهب ، يقول في شرح معاني الكذب على ما جـــا في خزانة البغدادي (٣/٩) قولاً كقول ابن السرّاج : (قال أبو عبيد لم يُسمع النصب مع كذب في الإغراء إلاّ في هذا الحرف ، فقال أبو بكر : وهذ شاذ من القول خارج في النحو عن منهاج القياس ، ملحق بالشواذّ التي لا يعوّل عليها ، ولا يؤخذ بها ..) . وقد استظهر به الأستاذ محمد خير الحلواني في كتابه (الخلاف النحوي) فجاء في تأييد هذا الرأي بحجج ناهضة (٣٤٨) . وتفصيل المسألة أنه قد رُوي النصب بعد كذب في قول عنترة (كذب العتيق وماءَ شن بارداً إن كنت سائلتي غبوقاً فاذهبي) فحمل الرضيّ هذا ، على أن كذب في الأصل فعلٌ قد صار اسم فعل بمعنى إلزم ، فيكون العتيق مفعولا به ، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت . وذهب ابن الأثير في حديث عمر بن الخطاب (كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ، كذب عليكم الجهاد) ـ بمعنى الزموا الحج والعمرة والجهاد ـ أن الوجه هو النصب على معنى الإغراء ، لكنه جاء مرفوعاً على الشذوذ . أما أبو بكر فقد استنكر النصب واعتدّه شاذاً . قال أبو حيان :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والصحيح جواز النصب بنقل العلماء أنه لغة مضر ، والرفع لغة اليمن .

واذا كان الكوفيون قد اعتمدوا على القليل النادر أحياناً ، كما جاء في شرح المفصل ، والاقتراح وهمع الهوامع للسيوطي ، وغيرها ، فقد فعل البصريون هذا أيضاً . قال اليازجي في نار القرى (ووافق الحجازيين على إعمال ـ لا ـ طائفة من البصريين . وأنكره بنو تميم وأكثر نحاة البلدين) . قال أبو حيان على ما رواه الهمع (١/١٢٥) (إعمال ـ لا ـ قليل جداً ، بل لم يرد منه صريحاً إلا البيت ، تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا : ولا وزر مما قضى الله واقيا ، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد) . وهكذا بنى جماعة من البصريين حكمهم على بيت واحد . وقد ورد البيت في أمهات كتب النحو كحاشية الأشموني ، وكتب ابن هشام وحاشية ابن عقيل ، وهمع السيوطي ، وشرحه لشواهد المغني ، ولم أر من نبّه على اسم قائله . و (لا) من الحروف غير المختصة . فقياسهم ألاّ تعمل ما لم يحتجّ لإعمالها بنقل يتجاوز حدّ الندرة أو القلّة . هذا وقد ذكر الأستاذ محمد خير الحلواني في كتابه (الخلاف /٣٠٢) مثالاً آخر . قال الأستاذ : (وأحياناً نجد نحاة البصرة يبحثون عن شاهد فلا يجدون غير مثل عربي واحد يقدمونه فيكتفون به . وفي ذلك اعتماد على القليل النادر .. وقد عيب هذا على الكوفيين . جاء في الإنصاف : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً ، نحو : راكباً جاء زيد للنقل والقياس . وأما النقل فقولهم في المثل : شتى تؤوب الحلبة ، فشتى حال مقدمة على الفعل العامل في الاسم الظاهر ، فدل على جوازه) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أقول لايؤخذ هذا علي البصريين . ذلك أن تقديم الحال على عامله الفعل ، لم يبن على نقل وحسب ، وإنما بني على نقل وقياس . فانظر إلى قول صاحب الإنصاف : (إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال : للنقل والقياس) . وقد ذكر النقل وهو المثل (شتى تؤوب الحلبة) . أما القياس لديهم فقد ذكره صاحب الهمع ، إذ قال (٢/٢٤٢) : « في تقديم الحال على عاملها مذاهب .. الثاني الجواز مطلقاً ، إلاّ ما يأتي استثناؤه وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور ، قياساً على المفعول بـه والظرف ..) . ثم يفرقون بين الحال والظرف فيشيرون إلى تقديم الظرف ولو كان عامله معنوياً خلافاً للحال . قال الرضيّ : (يعني أن الحال وإن كان مشابهـاً للظرف من حيث المعنى ... إلاّ أن الظرف يقدم على عامله المعنوي ..) . وما دام تقديم الحال على عامله إذا كان فعلاً ، إنما جاء على قياس ، فيكفيه في النقل القليل النادر . ونظير هذا أنهم نسبوا إلى (فعولة) فقالوا (فَعَليّ) وقد ردّوه إلى قياس (فعولة) على (فعيلة) . فقالوا في رَكوبـة وحَلوبة : ركبي وحلبيّ ، كما قالوا في حنيفـة حنفي . قال ابن جني في الخصائص (١/١٢٠) : (وذلك أنهم أجروا فعولة مجـرى فعيلة لمشابهتها اياها) . فاذا اطمأن هذا فقد اكتفوا بقول العرب (شنوءة وشَنَئيّ) . قال ابن جني : (وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فاذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضاً صحيحاً في القيـاس مقبولاً ، فلا غرو ولاملام) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد أنكر الكوفيون بعض القراءات القرآنية كما فعل الكسائي والفراء ، وكذلك فعل البصريون كالمازني والمبرد والزمخشري ..

هذا وقد تابع البصريون نهجهم في الاستدلال والتعليل واصطنعوا نهج الفقهاء والمتكلمين ، وما كان شائعاً من أساليب البحث والتفكير في الخضوع لسلطان العقل والمنطق ، فوطّأ ذلك كله ، لشيوع مذهبهم والإقبال عليه . كما مهّد له ضياع كثير مما ألّفه الكوفيون ، وتناثر آرائهم في كتب البصريين .

وقد جاء جماعة البغداديين فاتخذوا طريقتهم في اختيار الأجود من مسائل المذهبين ، على ما رأوه كما فعل الزّجاج في كتابه (إعراب القرآن ومعانيه) ولايزال مخطوطاً ، والزجاجي في كتابه (الإيضاح) . ولم يستنوا نهجاً فرداً دون نهج البصريين أو الكوفيين .

وكذلك حال النحاة الأندلسيين الذين تفردوا بآراء كثيرة كأبي حيان وابن مالك ، وحال الأئمة المجتهدين كابن هشام الانصاري وابن عقيل والسيوطي . وهم لم يخرجوا عما كان قد أُرسخ واستكمل من قواعد النحو وأصوله غالبا . لولا أنهم كانوا في استنباطهم للحكم النحوي ، تصحيحاً أو إنكاراً ، أكثر عناية بالقراءات القرآنية والحديث النبوي .

قال أبو حيان في البحر المحيط (٣٦٣/٢) : (والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه) . وقال (٢٧١/٤) : (هؤلاء النحاة يسيئون الظنّ بالقراءة ، ولا يجوز لهم ذلك) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد جاء في جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني : (وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل . والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة) . وقال الأستاذ الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في التعليق على كلامه في كتابه مناهل العرفان (٤١٥) : (هذا وكلامه وجيه ، فان علماء النحو إنما استمدّوا قواعده من كتاب الله تعالى ، وكلام رسوله ، وكلام العرب . فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة ، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعّدوا من قواعد ..) .

هذا وقد ذهب ابن مالك إلى جواز إسقاط النون في الأفعال الخمسة في حال الرفع ، اعتماداً على الحديث ، كما جاء في شواهد التوضيح .

وهكذا استنفد الأئمة الجهد في استنباط قواعد اللغة وضبط أحكامها واتخاذ حدودها واصطناع معالمها ، حتى قال العالم اللغوي (دي بور) : (إن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي لما فيه من دقة في الملاحظة ونشاط في جمع ماتفرّق ، وهو لهذا يحمل المتأمل على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به) .

* * *

على أنه إذا أمكن عالم النحو ، المحيط به خبراً ، الواقف على جليله ودقيقه أن يتحامى الخطأ في بيانه وتعبيره ، ويتبين صحيح الكلام من فاسده ، فانه لابد له إذا أراد أن يحكم الأداء ويحسن التعبير ويجيد السبك ، ويميز جيد الكلام من سفاسفه ، أن ينهج سبيل الفصحاء في تأليف الكلام نثراً ونظماً ، فيكون كثير الحفظ لأقوالهم ، واسع الرواية لأمثالهم وأشعارهم ، ليعي نظام

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

صياغتهم ومتصرّف قولهم ، ويستشفّ طرائق نسجهم وحبكهم . فيتأتى له بذلك ملكة يتحرّك بها لسانه سليقة وطبعاً ويتفتق بها بيانه عفواً صفواً . يحسّ بها ما يستملح من القول وما يستعذب سجية ، وما يمج ويسترذل طواعية . وما جاء على حكم الفطرة لاعسر فيه ولا مشقة ، كما يقولُ الشيخ عبد العزيز البشري ، وما جاء على جهة التكلّف والتصنع فذلك الذي يقتضي كثيراً أو قليلاً من الجهد والعناء . وأنت تعلم أن النحو قد انحرف عن غرضه في تعرّف روح العربية ونهجها في التأليف والتعبير وتصريف المعاني ، الى الافتتان بالتعليل ، والميل إلى التعقيد والاهتمام بأوجه الإعراب ، وما تفرّع عليها من تشعّب الآراء في المسائل . ويبدو ذلك جلياً في كتب المتأخرين كشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، وشرح ابن الناظم ، وشرح الأشموني ، وشرح ابن هشام في (أوضح المسالك) وشرح التسهيل لأبي حيان ، والهمع للسيوطي ، وسواها . وما أوقع قول ابن خلدون : (إن العلم بقواعد الإعراب ، إنما هو علم بكيفية العمل ، وليس هو نفس العمل . ولذلك نجد كثيراً من جها بذة النحاة والمهرة في صناعة العربية ، المحيطين بتلك القواعد إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودّة ، أو شكوى ظلامة ، أو قصدٍ قصدوه ، أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن ، ولم يُجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود ، على أساليب اللسان العربي) . ذلك أن النحوي لايتوسل إلى الكتابة بطبع أويجري فيها على عرق أو سجية .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ولاشك أن اكتساب الملكة اللغوية بالوقوف على أنماط التعبير وأساليب التأليف ، وابتغاءها بالمحاولة والممارسة والرياضة ، هو الوسيلة في إحسان الأداء وإحكام البيان . وإذا واتت الكاتب ملكة الكتابة أدّاها كما أدركها ، وجلاّها كما تمثلت له ، وخرجت على حظ من الإحسان والجمال ، فتأتت بها ديباجة مشرقة وصيغ مونقة . قال الجاحظ : (ليس في الأرض كلام هو أمتع ، ولا أنفع ، ولا آنق ولا ألذّ في الأسماع ، ولا أشدّ اتصالاً بالعقول السليمة ، ولا أفتق للسان ، ولا أجود تقويماً للبيان ، من طول استماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء) .

وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً (في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض مانسبناه إليها وما حملناه عليها) ، فاوضح كيف يمكن الأعرابي أن يميز صحيح الكلام من فاسده بسليقته ، ويتخطى موراد التوهم في القياس بحسّه وطبعه . وقد استفسر ابن جني أبا عبد الله الشجري قائلاً : (وسألته يوماً فقلت له كيف تجمع دكانا ، فقال دكاكين . قلت فسرحانا ، قال سراحين . فقلت فعثمان ، قال عثمانون . فقلت له : هلاّ قلت عثامين . فقال : إيش عثامين . أرأيت إنساناً يتكلم ماليس من لغته ؟ والله لا أقولها أبداً) .

ويبقى الفارق بين من اكتسب ملكة اللغة واختزن حسّها في أيامنا هذه ، وبين هذا الأعرابي : في بيئة كل منهما ، وما أتاحته له ويسّرته وساقته من دواعي الخبر بسرّ اللغة والبصر بنظم تأليفها

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

واستنباط أساليبها . ولاشك أن هذه الملكة التي اعتمدت على الاحاطة ببادي اللغة وخافيها ، خير ظهير على توليد الكلم والمصطلح للمعنى الجديد أيضاً ، حملا على ما حفظ منها وما استودع ، بل تجديد أساليب التعبير قياساً على ما أثر منها وسمع .

وإذا تطرّقنا إلى علوم البلاغة ، فقد نجد فيها ما ألفيناه في علم النحو . قال الدكتور جمال الدين الرمادي في كتابه (عبد العزيز البشري /٤١) : « وفي علوم البلاغة دعا البشري إلى تليينها وتمرينها حتى تصبح أشبه بالأسلوب النقدي القائم على التفطين والتذويق بحيث تتطور مع الأفهام والأذواق ، وعلى أن يوصل تعليمها في المدارس والمعاهد بدرس الأدب نفسه . وقد اتهم البشري . . كتب البلاغة العربية بالغموض والإبهام وقال إن ملاك البحث فيها هو الجدل اللفظي والاعتساف في بحوث فلسفية لا غناء لها في صنعة البيان . بل لقد أعلن أن من يريد التخلّص من فصاحة اللسان ونصاعة البيان ، فليس عليه أكثر من أن يدرس هذه الكتب حق درسها وينعم النظر فيها ، ويقلب في عبارتها لسانه وفكره ليكون له ما يحب إن شاء الله » .

وقال الرمادي : (ويرى البشري أن أظهر ما نحسه من ضعف النقد الأدبي ، أو بعبارة أبين من قصور علوم البلاغة العربية في هذا العصر ، أن سلفنا وجهوا كل عنايتهم إلى النقد الجزئي ، أعني نقد الكلمة في الجملة ، أو نقد الجملة في العبارة . فإذا كان الكلام نظماً جرى النقد للبيت مستقلا ، وأحياناً للبيت من حيث اتصاله بما بعد ... أما نقد الكلام مجتمع الشمل ، وتناوله من حيث استواء الصورة واتصال

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المعاني واتساق الأفكار وتلاحم الأجزاء ، فذلك ما لم يكن له من نقد البلاغة حظ جليل) .

وقال : (ويرى البشري أنه بطول ترديد النظر وتقليب الذهن في المأثور من روائع الآداب تنفسح ملكة الكاتب أو الشاعر ، وترهف فطنته بترسّم مذاهب النقد الفني . فإن هناك بعض القطع الأدبية التي لا يمكن وضع قواعد رسمية لبلاغتها ، فمن علل الحسن في الفنون الجميلة ما يدقّ حتى تعيا الترجمة عنه على اللسان والقلم جميعاً وإن تعلقت به الفطن وأصابته الأذواق) .

* * *

هذا والمستحب من القياس هو الذي اعتمد لوضع القاعدة واستنباط الحكم فأفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها . والذي اتخذ لتعليل الظاهرة اللغوية فكان وسيلة إلى وعي نظم اللغة وتعليمها ، ويرتكز مثل هذا القياس على ما أسموه (العلة التعليمية) و (العلة القياسية) . أما العلة التعليمية فقولك هذا مرفوع لأنه فاعل ، وذاك منصوب لأنه مفعول به . وأما القياسية فالتي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيهما ، كحملهم بناء اسم (لا) النافية للجنس على بناء (خمسة عشر) . قال اليازجي في (نار القرى) : (واختلف في علة هذا البناء فقيل إن الاسم المتصل بلا قد ركب معها تركيب خمسة عشر ، بدليل أنه إذا فصل بينهما امتنع البناء ، وقيل قد تضمن معنى من الاستغراقية ... وقيل لاجتماع الأمرين لأن التركيب وتضمن معنى الحرف ، مُفرديْن ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لا يوجبان البناء . والأول هو مذهب سيبويه ، وعليه الأكثرون) . ويرد تشعب الآراء في تحديد العلة القياسية إلى اختلاف وجهات النظر والاعتبار . فقد تتجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر فيبنى على قياسين أو أكثر ، كما يتأتى حكمان متضادان في المسألة الواحدة ، فتقتضيها علتان مختلفتان ، فيبنى كل منهما على قياس . قال ابن جني في الخصائص (١/١٧١) : (الكلام في هذا المعنى من موضعين ، أحدهما الحكم الواحد تجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما ، والآخر الحكمان في الشيء الواحد ، المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان) .

وقد مثلوا للأول برفع المبتدأ . فقد يعتل لرفعه بالابتداء ، أو يعتل له بالخبر أو بما يعود عليه من ذكره ، ومثلوا للثاني بـ (ما) التميمية والحجازية . فقد اعتلوا لـ (ما) التميمية العاطلة بشبهها بـ (هل) في عدم اختصاصها بالدخول على الاسم أو الفعل ، وإفادة كل منها معنى في الكلام ، هو النفي في (ما) والاستفهام في (هل) . فجرت (ما) في الإهمال مجرى (هل) . واعتلوا بـ (ما) الحجازية العامله بشبهها بـ (ليس) في نفي الحال والدخول على الجملة الاسمية ، فعملت عملها . ولكن كيف يعتل للإعمال والإهمال في المسألة فيكون كل منهما على قياس ؟

قال ابن جني (١/١٣١) : (اللغة التميمية في ـ ما ـ هي أقوى قياساً ، وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً) وأكد ذلك (٢/١٧٢) فقال (ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين) . قال الزجاجي في الايضاح يفسر هذا : (ذكر

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد ، رحمه الله ، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها . واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه . فإن أكن أصبت فهو الذي التمسته ..) ، ومن ثم ذهب كثير من المجددين في النحو إلى إنعام النظر في هذه العلل ، والعمل على الاهتداء إلى الأشمل منها في الحكم ، والأظهر في التعليل ، والألصق بالعربية . ومهما يكن من شيء فإن القياس الذي استند فيه إلى إحدى العلتين التعليمية أو القياسية ، إنما يجانس طبيعة اللغة وخصائصها ، دون القياس الذي اعتمد على العلة الجدلية النظرية ، فنحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً ، وجعل التعليل أصلاً وغاية ، لا وسيلة وحاجة ، وبين القياسين من التفاوت والتنافر ما لاخفاء به ولا لبس .

فقولك (إن واخواتها) أشبهت الفعل المتعدّي اذا تقدم مفعوله على فاعله ، فنصبت اسمها ورفعت خبرها ، كما نصب الفعل مفعوله ورفع فاعله ، قولك هذا ، تعليل قياسي . لكن ايغالك في البحث عن وجه هذا الشبه وقولك إن (إن) تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية ، ومعنى لأنها تفيد التأكيد ، فإذا خففتْ ذهب شَبَه اللفظ فقلّ عملها ، قولك هذا تعليل جدلي نظري .

وقد نبه أبو سعيد السيرافي على استبعاد المنطق وعلته النظرية ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كما نبه على وجوب تعلق النحو باللفظ والمعنى جميعاً . وذلك فيما ثار بينه وبين متى يونس من نقاش حكاه أبو حيان التوحيدي في مقابساته ، كما أوضح أبو القاسم الزجاجي في كتابه (الايضاح في علل النحو) أنواع العلة النحوية فربط بين العلة وغرضها . قال الدكتور مازن المبارك في كتابه (النحو العربي) : « لقد جعل الزجاجي العلل تعليمية وقياسية وجدلية نظرية ، وما كان له أن يجعلها كذلك لولا أنه نظر إليها على أن منها ما هو ضروري لتحقيق غاية النحو التعليمية ، إذ بالعلل التعليمية يُتوصل إلى معرفة كلام العرب ، ومنها ما هو ضروري لتحقيق غاية العربية ، إذ بالعلل القياسية يمكن أن نجاري العرب فنقيس على كلامهم ونكفل للغة استمرار حياتها ونماءها .. ومن تلك العلل بعد ذلك علل ليس للنحو فيها نصيب ، ولا للغة منها نفع .. وهي العلل التي تدخل في باب النظر والجدل ، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر ، وسلاح اختبار وتناظر ». وكلامه في هذا ظاهر الاستقامة .

وقد استدرج الزجاجي مع ذلك إلى الجدل النظري ، وأورد الدكتور المبارك على ذلك مثالاً فيما رد به الزجاجي نفسه على النحاة ، حول ما هو أولى بالتقدّم في المرتبة (الاسم أم الفعل أم الحرف) ؟ فقد ذهب النحاة في جدلهم إلى أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال ، فوجب أن تكون قبلها حقاً ، سابقة لها . فقال الزجاجي في ردّه (وهذه مغالطة .. إن الفاعل في جسم فعلاً ما ، من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك ، لا للجسم . . فكذلك مثال هذه الحروف سابقة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لعملها في هذه الأسماء والأفعال .. ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها ، وهذا بين واضح) .

* * *

ولا شك أن المعول عليه من التعليل ، ما قرن فيه صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى ، وتحقيق المراد منه ، دون التعلّق بما تقتاد إليه براعة الصناعة ، ويؤدّى إليه الافتتان بها من الإغراب في الجدل والتأويل . كذلك كان كثير من الأوائل . وقد أشار إلى هذا الزجاجي في إيضاحه فاعتدّ الإعراب دليلاً على المعنى فقال : (إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب تنبىء عن هذه المعاني .. ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل ، إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالّة على المعاني)[1] .

وقال ابن جني في باب مقاييس العربية ، حول تفسير ما اصطلح النحاة أن يسموه العامل اللفظي والعامل المعنوي ، وحقيقة ما وراء ذلك (وإنما قال النحوي عامل لفظي وعامل معنوي ، ليُريك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم . وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ،

---

(١) النحو العربي للدكتور مازن المبارك / ٩٩ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وعليه صفحة القول . فأما الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)[١] .

ويتصل بهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز) من أن النحو يتجاوز البحث في أواخر الكلم وعلامات الإعراب . وقد استصوبَهُ الأستاذ ابراهيم مصطفى واستجاده في كتابه (إحياء النحو / ١٦) ودعا الى تدبّره والأخذ به . فقد رأى الجرجاني أن للكلام (نظماً) ، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه ، هو السبيل إلى الإبانة والافهام . وأنه إذا عُدل بالكلام عن سنن هذا النظم ، لم يكن مُفْهِماً معناه ولا دالاً على ما يُراد منه .

فإذا عدنا إلى دلائل الإعجاز رأينا أن المؤلف يؤمن بأن فضيلة الكلام في الأصل إنما ترجع إلى معناه دون ألفاظه . وأن نظم الحروف في الكلمة لا يتم بمراعاة معنى في النفس ، وإنما يجري بمجرد تواليها في النطق وضمّ بعضها إلى بعض . أمّا نظم الكلام في التعبير فإنه لا يتم بتواليه كيفما اتفق ، وإنما يتم باقتفاء آثار المعاني فيترتب على حسب ترتيبها في النفس . فالأصل إذاً أن تُعمل الفكر فتتوخى الترتيب في المعاني ، فإذا كان لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارَها . ومتى فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف الفكرَ في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك فتتساوق بحكم أنها خدم للمعاني وتبع لها .

هذا والعلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها

---

(١) الخصائص (١/١١٤ - ١١٥) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في النطق . فليس النظم إذاً إلاّ أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينـــه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهجت . فلا تخلّ منها بشيء [١] .

قال الجرجاني : (فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم ، إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية أو فضل منه ، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه) .

يقول الأستاذ ابراهيم مصطفى (لقـــد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا وأن يكون هو البحث النحوي) . ولا شك أن مذهب الجرجاني هذا قويم . وقد كشف الدكتور أحمد أحمد بدوي [١] عما انتهى إليه الجرجاني في كتابيه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) من أنّ أصل المعنى يمكن أن يعبر عنـــه بطرق مختلفة وأن لكل عبارة من ذلك معناها الذي تفترق به عن العبارة الأخرى ، لأن العبارتين لا يمكن أن تؤدّيا معنى واحداً ، إلا إذا اتفقنا من جميع الجهات . أقول هذا ما فات النحاة أن ينبهوا عليه ويفصحوا عنه في كثير من الأحيان . فأغفلوه وتجاوزوه حين أغرقوا في العناية بالصناعة اللفظيـــة وقصروا الاهتمام على ضبط أواخر الكلم .

---

(١) عبد القاهر الجرجاني للدكتور أحمد أحمد بدوي .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

على أنه إذا كان قد عيب على النحاة أنهم اتخذوا منطق الفقهاء حيناً ونهج المتكلمين حينا آخـــر ، وأنهم يمموا سمت الفلاسفة في الجدل النظري ، فهل يصلح النحو ويبرّئه مما علق به ، أن يذهب به مذهب الجرجاني حسب ، فيتسع بحثه وتمتد أطرافه إلى الكشف عن نظم تأليف الكلام وتصرف معانيه ؟

أقول لاخفاء بأن الجرجاني قد وفق فيما ذهب إليه من تجاوز ظواهر الإعراب إلى تبيّن أسراره وأغراضه ودواعيه . وقد كان يرى النحو ، كما انتهى إليه ، ضرباً من التكلّف ولوناً من التعسّف . ولو كان النحاة قد أخذوا بعد بنهجه لمضوا في سنن قويم . لكنهم صدفوا عن خطته فلم يهتدوا بأمثلته ، وآثروا التقليد دون الابتداع ، والاقتداء دون الابتداء .

وقد أفرد بعضهم مذهب الجرجاني هذا ، ليجعلوا منه أصولاً لما أسموه (علم المعاني) ، فبخسوا النحو حقه ، بـــل أيبسوا نسغه وغاضوا ماءه وأذهبوا ندوّته .

على أنه لا مناص ، على كل حال ، أن يضم إلى مراعاة نهج الجرجاني في النحو ، تعريته مما انتابه من تعقيد نبابـــه عن روح اللغة ، واعتوره من تعليل باعد بينه وبين غرضه فيكون ذاك كله قاعدة تتخذ لتجديد النحو ، وأساساً يعتمدّ لتحريره وتشذيبه .

ذلك أن العلة النحوية قد اعتمدت على العلة الفقهية والكلامية . وبدا ذلك جلياً خلال القرن الرابع الهجري . بل ضربت على قالب العلة الفلسفية وطبعت على غرارها . وقـــد رأينا كيف استُدرج

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الزجاجي إلى الجدل النظري في ردّه على النحـاة ، على أنه لم يوغل فيه ولم يسترسل . فقد قال في إيضاحه : (وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أو ضاعهم . وإنما هو من كلام المنطقيين وان كان تعلّق به جماعة من النحويين) .

وانقاد أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) للجدل النظري في شرحه الكتاب وبيان الرأي في مسائله .. ولو كان حريصاً على التمييز بين حجة المنطقيين وحجة النحويين فيما ثار بينه وبين أبي بشر متى بن يونس ، في مجلس الوزير ابن الفرات .

وجرى أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) هـذا المجرى في تعليله ، وحرص على القيـاس في مختلف كتبه كـ (الايضـاح في النحو) و (مسائله) . ولاننس قول ابن جني . (أحسب ان أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ماوقع لجميع أصحابنا ـ الخصائص ١/٢١٥) . وقـد كان معنيّاً بالاعتزال من مذاهب علم الكلام . وسلك ابن جني مسلك استاذه وكان أعلق بأصول المنطق والفقه . لكنه عُرف بالأصالة والسبق ، فأدّاه النظر الثاقب والرأي النضيج إلى فرائد وطرائف في اللغة وفقهها . وقـد ماز العلة النحوية من الفقهية والكلامية ، وجعل اتكاء النحوية على رهافة الحس وبداهة الطبع (الخصائص ١/٥٠ ـ ٥٢) ، ورأى أنها ليست في سمت الكلامية ، لكنها أقرب إليها من الفقهية . وفّق ابن جني في إنكار العلل الثواني أو علة العلل ، فاعتدّ منها ما جاء تتميماً للعلة الأولى وشرحاً لها ، لأنك إذا ابتغيت علة لكل علة فطلبت العلل الثوالث فما بعد ، أدّاك

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

هذا إلى مالا يُعد منهـا ولا يحصى . قال ابن جني (١/١٧٨) : (. . فإن تكلّف متكلّف جواباً عن هذا تصاعدت هذه العلل ، وأدى ذلك إلى هجنة القول ، وضعف القائل به) . وقد دافع ابن جنى عن علل النحويين وردّ على من اعتقد فسادها وادعى ضعفها . ولا ننسَ علي بن عيسى الرماني المعتزلي الذي عرف بطريقته الخاصة بمزج النحو بالمنطق ، كما أشار إليه أبو حيان التوحيدي .

هذا وقد دعا إيغـال النحاة في التعليل إلى اتخاذ حجج نحوية لا تثبت على نقد أو نظر . فعمد كثير من الأئمة إلى توهينها وتزييفها ، ونبهوا على سقمها ووهيها ، ودلّوا على تعارضها وتخاذلها ، وخروجها جملة عن غرض النحو وغايته . قال ابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) في سـر الفصاحة (فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلّط على ما يعلل النحويون به ، لم يثبت معه إلاّ الفذ الفرد ، بل لايثبت شيء البتة . ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك) ، وأردف : (فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة على قانون التعليل الصحيح ، والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لايكاد يذهب إليه محصّل) على أن عيب العائبين لنهج النحو وعلله لم يمنع النحاة من المضي في طريقتهم ، كما تشهد بذلك علل الكشـاف والمفصّل للامام المعتزلي الزمخشري (٥٣٨ هـ) والإنصاف ولمع الأدلة والاغراب لابن الأنباري (٥٧٧ هـ) . فثار ابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) على النحاة وأنكر مذهبهم هذا وغلوّهم فيه في كتابه (الرّد على النحاة) بل حاول نقض كثير من أصولهم . فما القول فيما انتحاه وجاء به ؟ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لا شك أن ابن مضاء قد سبق إلى كثير مما ذهب إليه حين قال بإلغاء (العامل) وإنكار العلل الثواني والثوالث واستبعاد الجدل النظري والحجاج الفلسفي وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها ويلفت عن واقعها ، بل كل ما لا يفيد في ضبط أحكامها وتحقيق الغاية في الكشف عن أصولها . لكنه عول على (النصّ) وحده ، كما توخاه في مذهبه الفقهي الذي عُرف بـ (الظاهرية) وقال باغفال القياس . والمذهب الظاهري في الأصل مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو داود بن علي بن خلف البغدادي إمام أهل الظاهر في المشرق ، كما تولى بسطه والاحتجاج له والمنافحة عنه في غير هوادة في القرن الخامس الهجري الإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، في الأندلس ، معتقداً أن القرآن إنما يجب (أن يُحمل على ظاهره ولا يحال عن ظاهره البتة ، اللهم إلاّ أن يأتي نصّ أو إجماع أو ضرورة حسّ على أن شيئاً منه ليس على ظاهره ، وأنه قد نقل من ظاهره إلى معنى آخر ، فالانقياد عندئذ واجب لما يوجبه ذلك النصّ والإجماع والضرووة) . وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم (الفصل في الملل والأهواء والنحل) و (الإحكام في أصول الأحكام) و (إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) .

وقد عاش ابن مضاء في القرن السادس الهجري الذي ثارت به الأندلس على المشرق في الفقه وفروعه . ودعت إلى هذه الثورة دولة الموحّدين فأحرقت كتب المذاهب الأربعة . فاستنّ ابن مضاء مذهبه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في النحو على مثال مذهب الظاهرية في الفقه فأنكر القياس كما أنكرته، وعوّل على النصّ كما عوّلت .

أقول أما إنكاره العلل الثواني والثوالث ، والمباعدة بين النحو والجدل النظري وكل ما يقلبه عن وجهته ويحيله عن قصده فهو أمر يؤنسك بسداده ويقنعك بجدواه . وقد رأينا أن الزجاجي قد ماز العلة التعليمية عن القياسية ، وعزل هاتين عن الجدلية النظرية ، وأن ابن جني قد أنكر العلل الثواني والثوالث . أمّا تعويل ابن مضاء على (النصّ) وإغفاله (القياس) فإنا نستسرفه، إذ كيف يمكن أن تنهض لغة لا يعمل قياس على رسم ضوابطها وشرع حدودها . بل يسهل مدارجها ويوسّع موالجها ويمهّد إزاءها سبل التوليد والنماء ويرصد لها أسباب الاتساع والارتقاء . على أنه إذا كان ابن مضاء قد ألغى (علة العلّة) ، فمؤدّى ذلك أنه لم يأبَ العلّة ، وقبوله العلّة يعني أنه آخذ بنوع من القياس قال ابن مضاء (١٥٢) : (والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بكلام العرب) . بل ارتضى شيئاً من العلل الثواني ، وأسماه المقطوع به (١٥٣) . وقد كان معوّلاً على الاستقراء فإن قيل (لِمَ رُفعَ الفاعل فالصواب أن يقال له كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء والتواتر) . وإلى مثل هذا أشار ابن سنان الخفاجي كما مرّ .

ولا شك أن ابن مضاء قد نقض أصول النحو وقوّض دعائمه ، فذهب المرحوم الدكتور طه حسين إلى أنه (لم يفكر بالاصلاح بمقدار

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ما فكر في هدم النحو)[1] وخالفه الدكتور مازن المبارك في كتابه (النحو العربي) فقال (أما رأي الدكتور طه حسين فهو مجحف في حق ابن مضاء .. ثم هو قبل ذلك حكم غريب أوّ لم ينادِ ابن مضاء بما ينادي به – إحياء النحو – اليوم .. فكيف يكون هداماً أكثر منه مصلحاً في رأي من يرى محاولة الأستاذ ابراهيم مصطفى إحياءً للنحو ..) :

أقول لاخفاء أن الأستاذ ابراهيم مصطفى قد ذهب مذهب ابن مضاء ومن سبقه في أن الإعراب وسيلة للتعبير ، فحركاته إنما تدلّ على المعاني .. وقد أنكروا أن يكون الإعراب أثراً يجلبه (العامل) . وعزوا حركات الإعراب إلى ما في نفس المتكلم من وحي المعنى ، ولكن كيف يتأتى للمتكلم أن يُجري لسانه بحركات الإعراب هذه فيؤلّف الجملة على ما يقتضيه نظام الكلام ؟

ذكر الأستاذ ابراهيم مصطفى أن الضمة تدل على الإسناد فهي علَمَه وموضعُها المسند إليه المتحدث عنه ، وأن الكسرة تدل على الإضافة فهي علَمَه ايضاً وموضعُها فيما يضاف إليه ، ، أما الفتحة فليست علامة إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، يشكلون بها آخر الكلمة في الأصل ودرج الكلام ..ومهما يكن الرأي فيما ذهب إليه الأستاذ فإنه قد جاء بما قدّر أنه يغني مُغنى (العامل) ويسد مسده ، ويكون أقرب إلى تفسير نظام تأليف الكلم . أما ابن مضاء فقد عاب ما كان للنحاة من أصول ، ولم يقم

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية القاهري (الجزء الرابع) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أصولاً جديدة تحل محلها وتغني مُغناها .. والذي فعله أنه نهج السبيل لاتخاذ هذه الأصول ووجه الفكر لبلوغ القصد وتحقيق الغاية ، بل شرع في اعتماد هذه الأصول فقال (١٠٧) : « فإن قيل أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو . قلت أورد هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى . وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها فإن قضى الله باكماله .. وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها » .

وقد ذهب إلى هذا الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه (أصول النحو العربي) فقال : « تلك هي زبدة أراء ابن مضاء في العامل النحوي ، وهي كما ترى تجنح للهدم ، ولا تسعى إلى إقامة أساس جديد ينهض عليه البناء النحوي » . على أن ابن مضاء قد شرع في هذا ، فأين كتابه الذي حاول به اعتماد هذه الأصول ؟

* * *

هذا وليس الإعراب أثراً لما في نفس المتكلم من وحي المعنى ، في كل حال . فقد يتفق أن يكون أثراً لعامل لفظي لا صلة له بالمعنى الذي يريد . فاذا قلت (ما أتاني رجلٌ) كان رفع (رجل) أثراً لما أردته به حين جعلته (مسنداً إليه) أو (متحدثاً عنه) . لكنك تقول (ما أتاني من رجل) فتعدل به عن حركة الرفع ، وأنت تريد بـ (رجل) أن يكون المسند إليه أيضاً . وهكذا يجر (رجل) استجابة لعامل لفظي هو الجار ، ولا يرفع استجابة لما أردت به من معنى . وقد يقال إن « الجار » ها هنا قد أضاف معنى الاستغراق ، كما أوضحه ابن هشام في المغني ، ودلّ عليه الزمخشري

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في قوله تعالى « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها .. » ، وأشار إليه النسفي في تفسيره حين قال « إن ـ من ـ في قوله تعالى : وما تسقط من ورقة ـ للاستغراق » .

أقول إن الجرّ ، على كل حال ، قد جاء أثراً للجار ، لا للاستغراق ، وقد يعبر عن الاستغراق ، بأسلوب آخر . هذا واذا قلت (إجلالك المعلمَ واجب عليك) كان نصب المعلم أثراً لما أردته به حين جعلته (مفعولاً به) ، لكنك تقول (إجلالك للمعلم واجب عليك) فتعدل به عن حركة النصب إلى الجر ، وأنت لا تعني غير ما عنيت أولاً . وتقول (ليس ينبغي أن يضرب الرجلُ أخاه) ، كما تقول (ليس ينبغي ضربُ الرجل أخاه) . قال ابن جني (١ / ٢٩٠) : (فانت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللفظ ، واعتقدت مع هذا ، انه في المعنى مرفوع) . وقد ذهب إلى نحو من هذا الدكتور محمد خير الحلواني ، فقال : (وعلى هذا يكون الإعراب في هذه اللغة استجابة لأحد مؤثرين : مؤثر معنوي تجد فيه الإعراب خاضعاً للمعنى خضوعاً مطلقاً .. ومؤثر لفظي تجد فيه الإعراب لا يجاري المعنى ، ولا يعبر عنه ، بل يخضع للعلاقات اللفظية في التركيب) . وقد أتى بشواهد تؤنس برأيه كما مثلنا .

لكن الجديد الطريف أن إمام الصناعة سيبويه ، قد عرض في كتابه (١ / ١٠٨) لحركة الاعراب حين لا تستجيب للمعنى المراد . فعقد لذلك باباً أسماه (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وتوجيه ذلك أن (العامل) عند النحاة (ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب) كما يقول ابن الحاجب في كافيته . فالفعل حين يوجب النصب في الاسم مثلاً إنما يوجبه بما استقرّ في هذا الاسم من معنى المفعولية بسببه . قال الرضي في شرح الكافية (١/٢٥) : (فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلّم ، والآلة العامل ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم . لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها) . وهكذا وصل الرضي بين ما ذهب إليه النحاة عامة ، وما جاء به ابن مضاء ومن سبقه حين قالوا العمل للمتكلم لا للعامل .

فاذا قلت (كلت لك الطعام) فالطعام هو المفعول به ، وقد وقع عليه فعل الفاعل ، فهو المكيل ، واستوجب حاله النصب لما تقوّم فيه من معنى المفعولية بسبب العامل ، وهو الفعل ، على ما يرى النحاة . لكن العرب قالت إلى ذلك (كلت خالداً الطعام) فَنَصَبت (خالداً) ولم يتقوم فيه معنى المفعولية ، اذ لم يقع عليه فعل الفاعل ، فليس هو المكيل ، وإنما المكيل الطعام . فما القول فيه ؟ الفعل قد عمل هنا في « خالد » ، وفي « الطعام » . أما عمله في « خالد » فهو في اللفظ ، على ما قرره سيبويه في أمثاله ، وأما عمله في « الطعام » فعمل في المعنى .

فاذا كان النحاة قد ذهبوا إلى أن العامل هو الذي يقوّم المعنى فيوجب الحركة التي تجانسه ، أو أن ذلك إنما يجري بسبب العامل فهو أداة يتقوم به المعنى الذي يستدعي الحركة ، فظاهر كلام سيبويه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أن العامل هو الذي يحدث الإعراب ، وهو ما أنكره عليه ابن مضاء فقال « ٨٦ » : (وذلك بين الفساد) ، لكن سيبويه قد أوضح أن الأصل في العامل ، كالفعل مثلاً ، أن يعمل في المعنى ليعمل في اللفظ ، وقد يعمل في اللفظ دون المعنى ، فلا تكون الحركة في المعمول استجابة للمعنى . وقد مثل سيبويه لما يريد بقول « عامر بن الطفيل : لأبغينكم قنا وعوارضا .. » فقال (١ / ٨٢) : (قنا وعوارض : مكانان ، وإنما يريد بقنا وعوارض) . أي أن الفعل في (أبغينكم) قد عمل في المعنى حين نصب الضمير المتصل ، فلاءمت الحركة المقدّرة المعنى ، لكنه عمل في اللفظ حين نصب (قنا) لأن الحركة المقدرة لم تجانس المعنى ، ذلك أن المعنى على نية الجر ، والحركة هي النصب .

وذكر سيبويه قول ساعدة (كما عَسَل الطريق الثعلبُ) وعسل الثعلبُ اذا سار في سرعة واضطراب ، فكثرة النحاة على أن نصب (الطريق) وهو من الظروف المختصّة إنما كان اتساعاً ، على نزع الخافض ، أما سيبويه فقد أشار أن (عَسَل) حين نصب (الطريق) قد عمل فيه لفظاً لا معنى . ذلك أن النصب لم يأت استجابة للمعنى ، لأن المعنى على الجرّ .

ولا بد هنا من الاشارة إلى أمرين : الأول أن المرحوم الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي قد عرض للأفعال التي نطق بها العرب لازمة معنى ومتعدية لفظاً ، فقال في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف) : (فالتعدي الحقيقي هو صدور الفعل من الفاعل .. ووقوعه على غيره .. فاذا قلنا أكلت الطعام .. فالطعام

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مفعول به بتعدٍ حقيقي ، وقولهم سفه نفسه وغن رأيه .. ورشد أمرَه . إنما هي متعدية تعديا لفظياً ، وذلك بدلالة جـــواز قولك سفهت نفسُه وغبنُ رأيُه .. ورشد أمرُه .. برفع هذه الأسماء على الفاعلية) . وقال : (تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية ، والمفعول به اللفظي والمفعول به الحقيقي ... وذكرنا أن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو لأنهم لم يفكروا فيه ، إنما كان وكدهم أن يعيّنوا المنصوب ويميزوه من غيره ..) .

أقول قد جاء في التنزيل (إلا من سفِه نفسَه ـ البقرة/١٣٠) فساق الأزهري صاحب التهذيب خمسة أوجه لتخريج (نفسَه) في الآية ، وأضاف أبو حيان في البحر المحيط وجهاً سادساً .. وبحث هذا كثيرون ، فهل ذكروا ذلك كله ليبينوا أن (نفسَه) قد جاء في الآية على النصب ، وقد رأيت أنـــه قرىء منصوبا ؟ أقـول إنهم استقصوا هذا فحفلت به كتبهم ليكشفوا عن عامل النصب فيه والمعنى الذي اقتضاه ، ولو أنهم لم يقصروا همهم على تصرف المعنى ، بـل غادروه إلى ما اتخذوا في هذه الوجوه من أساليب الصناعة .

على أنه إذا كان كثرة من النحاة قد ذهب إلى أن (نفسَه) منصوب على نية الجر ، للزوم الفعل ، كما ذكره صاحب التهذيب ، والرّضي ، وصاحب المصبـــاح ... وكان سيبويه قـــد ذهب في أمثاله من الأفعال اللازمة التي نصبت الاسم وهـو على معنى الجر ، أنها عملت في اللفظ لافي المعنى ، أفـــلا يعني هذا أن منصوب هذه الأفعال إذا صح أن يسمى مفعولاً ، فهو مفعول لفظاً لا معنى . .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وأنه متى نصب معنى كان المفعول على حقيقته وأصله ، فما الذي زاده الدكتور جواد هنا ليقول إنه أتى بما لم يأت به الأوائل ؟

والأمر الثاني الذي نود التنبيه عليه أن لكثير مما تصوره النحاة في (العوامل النحوية) واشترطوه ، دواعي وبواعث معقولة ، قد عمد الدكتور محمد خير الحلواني إلى بحثها وشرحها فيما أسماه (مسوغات نظرية العامل) ، ولسنا في معرض تدبرها والحديث عنها . لكنه إذا كان ابن مضاء قد سوّأ (العامل النحوي) ونقض بنيانه ، فذلك أن النحاة قد تجاوزا فيما انتحوه الغرض الذي أرادوا ، وركبوا فيه مركب وعراً ، فانتقض كثير من حججهم ، ودُفع مستفيض من عللهم ، وتخلف قصدهم الذي ابتغوه . بل ذهب ابن مضاء إلى ما ذهب إليه ، لما أفضت إليه خطة النحاة من تركيبٍ انحط عن كلام الفصحاء أحياناً ، وتأليفٍ لم يسمع من كلام العرب أو ينطق به . قال ابن مضاء ٢٨٠ : (وإني رأيت النحويين .. رحمة الله عليهم ، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته من التغيير ، فبلغوا من ذلك الى الغاية التي أمّوا ، وانتهوا الى المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنهم التزموا مالا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكهم ، ووَهنَتْ مبانيها ، وانحطت عن رتبة الاقناع حججها) . وقال (٨٨) : (فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ... قيل لو لم يُسقهم جعلها عواملَ الى تغيير كلام العرب وحطّه عن رتبة البلاغة الى هجنة العي ، وادعاء النقصان فيما هو

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها ، لسوحوا في ذلك . وأما مع إفضاء اعتقاد كون الالفاظ عواملَ الى ما افضت إليه ، فلا يجوز اتباعهم في ذلك) .

لذا كان على من يتصدى لتقويض دعائم البنـاء النحوي أن يجتهد في إقامة صرح يحل محلّه ويجزي مجزاه ، في تحقيق الغاية من النحو ؛ ويعَرَى إلى ذلك ، مما أخذ على أصوله الشائعة .

قال ابن جني في النحو ، على ما جاء في (الخصائص ١/١٩٦) : (وإنما هـو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل ما فُرق له من علةٍ صحيحة ، وطريقٍ نهجةٍ ، كان خليلَ نفسه ، وابا عُمَر فكره . إلّا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه ، لانسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها . . . إلّا بعد أن يناهضه إتقانا ويشابته عرفاناً ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ولا إلى نزوة من نزوات تفكره .. فاذا فعل ذلك سُدد رأيه وشيّع خاطره .. وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شيء أضر من قولهم ماترك الأول للآخر شيئاً . .) .

وممن اجتهد في تجديـــد النحو حديثاً الأستاذ محمد الكسار في كتابه (المفتاح) ، وبحثه في التجديد جدير بالعناية والتدبر . لكنه قد منّهدله بأن عاب على النحـــاة أنهم أفسدوا النحو وشوهوه ، فاستبهمت عليهم معالم القصد ، وعميت وجوه الرشد ، فسفه رأيهم وطاش سهمهم . وقد عزا ذلك إلى أعجميتهم حيناً وشعوبيتهم حيناً آخر . بـــل ردّه إلى جهلهم .. وكنت أرجو وقد حاول ابتغاء

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المنهج العلمي ، أن يقتاس بفعل ابن مضاء ويستنّ بسنّته . فقد حمل هـــذا على النحو حملته الشعواء ، لكنه قال (٨٠) : (وإني رأيت النحويين ، رحمة الله عليهم ، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا . إلا أنهم التزموا ...) . وما أجدر أن يُعرف للنحاة فضلهم فيقدر حق قدره ، ويُحمد لهم جهدهم فيجزى بالبحث والتمحيص والتنويه ، حق جزائه . ثمّ يؤخذ عليهم ما حادوا به عن الجادة فباينوا به وجه الصواب ونأوا عن مرمى السداد . كذلك فعل الدكتور أحمد عبد الستار الجواري عضو المجمع العراقي في كتابه (نحو التيسير) ، فوفّى النحاة حقهم ونوه بكثير من أصولهم ، ثم أوضح مذهبه في تجريد النحو مما شابه وعلق به ، فحرفه عـــن غرضه وأضلّه عن غايته . ثم أوصى بالعودة إلى القرآن الكريم والاستمساك بشواهد . وجعلها أساساً للنحو الجديد ومحوراً لأصوله وأحكامه .

هذا وقد لفتني من كلام الأستاذ محمـــد الكسّار ما ذكره عن مذهبه في (إنّ) واسمها وخبرها . وقد أجمل ذلك الأستاذ حسين محمد المصري فقال : (والجديد الذي جاء به مؤلّف المفتاح في موضوع الإسناد من جعل اسم ـ إن ـ المنصوب ، فضلة ، وخبرها المرفوع مسنداً إليه ، موضوع طريف ، جدير بالدراسة وإمعان النظر فيه .. فإذا قلت .. إن الله واحد ، فالتوكيد ينصرف إلى الوحدانيـــة المستفادة من أحد ، وليس منصرفاً إلى لفظ الجلالة . ويجعل اسم

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ـ إن ـ شبه فعل ، وهي المسند ، واسمها متمم له ، وخبرها هو المسند إليه) . وقال الأستاذ محمد الكسار للأستاذ عباس حسن ، عضو مجمع اللغة القاهري : (ماذا تقول يا أستاذ في جملة ـ إن الله واحد ـ هل التوكيد المستفاد من ـ إن ـ منصرف إلى لفظ الجلالة أم إلى الوحدانية المستفادة من ـ واحد) وأردف الأستاذ الكسار (فلم يسعه إلاّ التسليم والإقرار بوجهة نظري في الإسناد) .

وظاهر هذا الكلام أن النحاة لم يذكروا أن التوكيد في (إن) منصرف إلى خبرها ، فلم يدخل ذلك في علمهم أو يخطر لهم ببال .

والحقّ أن النحاة قد أوضحوا أن ـ إن ـ تفيد التوكيد ، وأن معناه يتجه الى المصدر المستفاد من الخبر ، وهو المسند في الأصل . فالمؤكد في قولك (ان الله واحد) ، على ما ذكر النحاة ، انما هو الوحدانية ، لا الله . ودخول ـ ان ـ يعني تأكيد (ثبوت المسند أصلاً وهو الوحدانية ، لله ، وهو المسند اليه) .

ففي شرح قطر الندى لابن هشام (١٠٧) : (إن وأن ومعناهما التوكيد ، تقول زيد قائم ، ثم تدخل ـ إن ـ لتأكيد الخبر وتقريره ، فتقول : إن زيداً قائم) . وفي حاشية العطار على الأزهرية (قوله ان المكسورة وان المفتوحة لتوكيد النسبة .. أي تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها ، وهي ثبوت المسند للمسند اليه . نحو ان الله غفور رحيم) وهكذا يصبح (الخبر) كالعمدة ، و (الاسم) كالفضلة . قال اليازجي في (نار القرى) : (وقيل ذلك لأن معانيها

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في الأخبار ، فكان أخبارها كالعمد ، واسماؤها كالفضلات . أي أنك تسند التأكيد للخبر فيصبح كالعمدة . وقد جاء بهذا الأشموني فقال (لأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات فأعطيا اعرابها) . وذكره صاحب الهمع (١/١٣٤) .

واذا استقر هذا فكيف تذهب المسألة على عالم كالأستاذ عباس حسن ، وهو الإمام في النحو ، فيرتاب في صحة دخول التأكيد على خبر (إن) ، في قولك (ان الله واحد) ، حتى يثبته له ويكشف عنه مؤلف المفتاح ؟

وقال الأستاذ محمد الكسار : (ان بحث الإسناد من وجهة نظري الجديدة التي أقرني عليها الكثيرون من شأنه أنه يساعد على توحيد بواب المرفوعات كافة تحت اسم العمدة ، بعد أن استعصى هذا التوحيد ، على الذين حاولوه من أمثال ابراهيم مصطفى بسبب سوء فهم الإسناد الذي استمر .. دون أن يلقى العناية اللازمة لتصحيح فهمه ، في ضوء فهم المعاني الدقيقة التي تؤديها ـ إن وأخواتها ، التي سماها النحاة حروفاً مشبهة بالفعل ، وأنا أسميها أركاناً فعلية ناقصة ، تتم بالفضلة الاسمية التي تليها ، والتي اعتبرها النحاة كافة عمدة منصوبة ...) .

وحصيلة هذا الكلام أن النحاة لم يفكروا في توحيد أبواب المرفوعات حتى حاوله الأستاذ ابراهيم مصطفى فاستعصى عليه من حيث استيسر واتفق لصاحب المفتاح .

والحق أن النحاة حاولوا توحيد المرفوعات والمنصوبات. فذهب

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

جماعة إلى أن أصل المرفوعات : الفاعل ، فكل مرفوع عداه شبيه به ، وأن أصل المنصوبات المفعول به ، فكل منصوب سواه نظير له .

قال صاحب الهمع : (العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به . وجعل إعرابها الرفع كما تقدم في أنواع الإعراب . وألحق منها بالفضلات في النصب خبر كان وكاد ، واسم ان ولا ..) ، وقال : (اختلف في أصل المرفوعات ، فقيل المبتدأ ، والفاعل فرع عنه ، وعزي الى سيبويه ... وقيل الفاعل أصل ، والمبتدأ فرع عنه . وعزي للخليل ..) .

وفي شرح الكافية للرضي (٢٧٧/٢) :) الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها ، اما فاعل أو مفعول . فإن اقتضى فاعلاً ، وذلك في باب كان ، رفعنا المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ، ونصبنا الخبر تشبيهاً له بالمفعول) . وقال أيضاً (١٠٩/١) : (وأما من قال ، وهو الحق ، إن الرفع علامة العمد فاعلة كانت أو لا ، والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أو لا ، فلا يحتاج تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ، بل يحتاج في نصب بعض العمد ، وهو اسم ان وأخواتها .. وخبر كان وأخواتها .. الى تشبيهها بالفضلة) .

وهذا يعني أن النحاة جعلوا الرفع للعمد كيف جاءت ، والنصب للفضلات كيف اتفقت ، فإذا حدث لعمدة أن نصبت فذلك تشبيهاً لها بالفضلة ، فخبر كان في الأصل عمدة لكنه نصب لشبهه بالفضلة . ولكن لم كانت أخبار الأفعال الناقصة كالفضلات تستحق النصب ؟

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يقول ابن الحاجب في كافيته ان كان وأخواتها قد وضعت ، لتقرير الفاعل على صفته . فحين تقول (كان خالد) فإنك تدخل الفعل الناقص على ، خالد ، بغرض تقرير الفاعل ، أي تثبيته على صفة من الصفات ، أو حال من الأحوال . لذلك لا بد أن تتم كلامك فتقول (كان خالد كريماً) فتفصح عن هذه الصفة التي جعل (خالد) عليها ، وهي الكرم ، فتحقق الغرض من دخول الحرف الناقص على الاسم .

ويقول عبد الرحمن الجامي في شرح الكافية : (ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير ، الذي هو العمدة في الموضوع) . أي أن دخول (كان) على (خالد) انما تم لتقرير (الفاعل) ، وليس في هذا التقرير ، وهو الأصل في الموضوع ، ما يشير الى الصفة التي جعل (خالد) عليها . فالصفة خارجة عن هذا التقرير ، أما (الفعل التام) في مثل قولك جرى خالد) ففيه تثبيت للفاعل من جهة ، ووصف له بـ (الجري) من جهة أخرى .

وليس يعنينا هنا أن نتبين صحة ما ذهبوا اليه ، لكن المهم أن ننبه على أن ما ذكروه في (كان وأخواتها) انما قصد به توجيه الرفع في اسمائها ، وتعليل النصب في أخبارها . كما فعلوه في (ان) وأخواتها . فما دامت الأفعال الناقصة انما وضعت لتقرير الفاعل أي لتثبيته ، فالاسم لا يزال على أصله عمدة ، يستحق الرفع . وما دام تقرير الفاعل قد كان بغرض جعله على صفة من الصفات ، فهذه الصفة الخارجة عن التقرير ، فضلة . ولا ننسَ أن الكوفية قد أسمت

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

خبر كان حالاً (الهمع ١١٠/٢) . وأيد ابن جني شبه خبر (كان) بالحال ، فقال في الخصائص (٤٦٢/٢) : « وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان ، نحو قولهم : كان ولا مال له ، أي كان لا مال له . ووجه جوازه عندي شَبَهُ خبر كان بالحال ، فجرى مجرى قولهم : جاءني ولا ثوب عليه ، أي جاءني عارياً » .

واذا ثبت هذا الذي قدمنا ، فقد كان من دواعي الإنصاف والإيضاح ، أن يشير اليه صاحب المفتاح . ثم ينتهي الى بسط رأيه وجلاء مذهبه موافقة أو مخالفة .

* * *

هذا وقد اطمأن بجملة ما أسلفنا أن الأئمة قد ذهبت في اتخاذ القاعدة النحوية الى الأعم والأغلب كما فعل عيسى بن عمر وسيبويه ، وجرى عليه الأخفش والفراء والكسائي ، حتى غدا التعويل على الأكثر أصلاً راسخاً استن بسنته النحاة من بعدهم ونهجوا سبيله في أحكامهم . ولذا كان القول ، قبل النظر ، بسائر الأوجه المدرجة في المسألة منعيّاً على صاحبه ، من حيث كان مجلبة للالتباس والاضطراب قبل كل شيء . ومن ثمّ كان الأصل في القول بالتلحين والتصويب أن يعوّل على ما نُصّ أنه مذهب الجمهور . وليس يمتنع الأخذ بسواه اذا اشتهر وشاع ، فهذا يكون الى جانب ذلك في الصحة والجواز ، ولو لم يماثله غالبـــاً في الجودة والقوة . قال ابن جني في الخصائص (٤٨٨/٢) : (إعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبا . ولا يمنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً) . ثم قال : (فإذا أنت أجزته هنا ، لم تجز الا جائزاً مثله ، ولم تأت إلاّ ما أتوا بنحوه) . وقد احتاط في موضع آخر فقال : (٢٥/٢ :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

(فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها ، فانه لا يقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ، ولا من العدّة القليلة ، الا أن يكثر من ينطق به منهم) .

وإذا كان ليس من الصحة أن تضع الجائز موضع الممتنع ، فليس من الصحة أيضاً أن تعدل بالشائع المشهور ، الشاذ النادر . قال صاحب الوساطة القاضي الجرجاني (٣٦٦ هـ) : « ولا تكاد تجد باباً في العربية يخلو من نوادر وشواذ . ولو جعلتْ اصولاً ، وأجريتْ على حكم القياس لبطلت الأصول ، واختلط الكلام » . ويعضد هذا ويسدده قول ابن السرّاج في الأصول (ولو اعترضَ بالشاذ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم . ومتى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول ، فاعلم أنه شذ . فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا نحواً من الوجود ، أو استهواه أمر غلطه) . وانظر الى ما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر (٤٩/٣) : « أخبرني أبو اسحاق بن السريّ الزجاج قال سمعت أبا العباس بن محمد بن يزيد المبرّد يقول : اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلّاتك » .

ولا بد فيما ذهب النحاة فيه الى اقرار وجهين أو أكثر ، أن نتبين المعنى المراد بكل وجه فاختلاف الوجوه في الأصل يتبعه اختلاف في المعنى والمفهوم ، على ما قدمناه ، ونبه عليه صاحب الإحياء . وقد مثل لذلك بقولهم : كيف أنت وأخوك ، وكيف أنت وأخاك . قال صاحب الإحياء : (والحقيقة أن لكل من

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التركيبين معنى لا يُغني عن الآخر . تقول كيف أنت وأخوك أي كيف أنت وكيف أخوك . فإذا قلت كيف أنت وأخاك ، فإنما تسأل عن صلة ما بينهما) . وقال ابن مضاء (١٤٧) : « وتقول لا تأكل السمك وتشربَ اللبن - أي لا تجمع بينهما ، ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة . ولو رفع لنهاه عن أكل السمك ووجب له شرب اللبن ، أي أنت ممن يشرب اللبن » . وقال صاحب الكليات (٤١٦) : (فرقٌ بين قولك لصاحبك : ألم تر أني أنعمت عليك فتشكرَ ، بالنصب والرفع . فإنك نافٍ للشكر بالنصب ، ومثبت له في الرفع) . وقد تجد من معاني هـذه الوجوه ، في غير كتب النحو ، ما لا تلقاه في مظانه أحياناً كثيرة .

هذا ما رأينا أن نعرض له من أصول النحو ومذاهب النحاة ومسالك النقد . ولا بدَّ في كل ذلك من التبصر والتدبر . وانما تراد الفكرة والروية في مثل هـذه المواضع من البحث ، فلا ينفع فيها تعجل أو تصفح أو اعتناف .

صلاح الدين الزعبلاوي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net